

Distr.  
GENERAL

DP/FPA/1998/1  
7 November 1998  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس التنفيذي لبرنامج  
الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق  
الأمم المتحدة للسكان



الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٨  
١٩ - ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، نيويورك  
البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت  
صندوق الأمم المتحدة للسكان

### صندوق الأمم المتحدة للسكان

متابعة تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن الفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٥:  
حالة تنفيذ التوصيات

١ - عملاً بالمقرر ٢/٩٧ الذي اتخذته المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٧، تود المديرية التنفيذية أن تسترعي انتباه المجلس التنفيذي إلى حالة الإجراءات المتخذة استجابة للتوصية الواردة في تقرير مجلس الأمم المتحدة لمراجعي الحسابات بشأن صندوق الأمم المتحدة للسكان عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ (A/51/5/Add.7). وقد شملت المسائل الإدارية التي بحثها مجلس مراجعي الحسابات خلال الفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٥ ما يلي: (أ) تخطيط الصندوق للتنفيذ الوطني للمشاريع ودعمه وتقييمه؛ (ب) ترتيبات الصندوق لخدمات الدعم التقني؛ (ج) الإجراءات المتعلقة بإدارة المشاريع الإقليمية؛ (د) اختيار الخبراء الاستشاريين وإدارة شؤونهم وتقييمهم.

٢ - ويرد في الجداول أدناه سرد للخطوات التي اتخذتها المديرية التنفيذية حتى تاريخه لمعالجة الشواغل والقضايا التي طرحها مجلس مراجعي الحسابات في توصياته عن فترة السنتين ١٩٩٤ - ١٩٩٥.

### التوصية

٣ - قد يرى المجلس التنفيذي أن يأخذ علماً بالتقرير المرحلي المقدم من المديرية التنفيذية بشأن التدابير المتخذة أو المزمع اتخاذها لتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات عن فترة السنتين ١٩٩٤ - ١٩٩٥ على نحو ما وردت في الوثيقة A/51/5/Add.7.



الوضع الراهن/تطبيقات	إجراءات المتابعة	التوصيات
<p>حدثت ثلاث حالات لأرصدة سالبة. وتعلقت حالاتمان بخدمسات المشتركيات في بوروندي وغانا. وتعلقت حالة بالصندوق الاستثنائي للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وأمكن تسوية إحدى الحالات، ويجري بسؤال جهسود لتصحیح الحالاتین الآخرین.</p>	<p>سعى الصندوق إلى تعزيز عمليات الرقابة الداخلية المتعلقة بإدارة الصناديق الاستثنائية من خلال ما يلي: (أ) قيام شعبة المالية بعمليات استعراض لجميع اتفاقات الصناديق الاستثنائية الجديدة لضمان أن تفي الجداول الزمنية للإلتحاق بعمليات التمويل وأن يدرج المرجع المناسب في الاتفاق لحماية موارد البرمجة العادية للصندوق؛ (ب) صياغة إجراءات منقحة للفروع المتعلقة بالبرنامح والمشاركيات والمالية في دليل السياسات والإجراءات؛ (ج) إجراء مشاورات مع جميع الوحدات المعنية بشأن قضايا الامتثال والسياسات.</p>	<p>ينبغي للصندوق أن يلتزم بصورة أوثق باتتراط الاصطلاح بأنشطة الصناديق الاستثنائية على أساس التمويل الكامل فقط.</p>
<u>التنفيذ على الصعيد الوطني</u>		
<p>من المقرر إجراء استعراض من جانب الإدارة العليا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧. ومن المتوقع تقديم دراسة القكرة الاستثنائية إلى الإدارة العليا في شباط/فبراير ١٩٩٨.</p>	<p>أخذ الصندوق بعملية برمجة تتيج تقييمها أكثر اتساقا للاحتياجات القطرية على أساس ما يلي: (أ) التقييم القطري للسكان الذي يحل محل عملية استعراض البرنامح ووضع الاستراتيجية وهو عملية استراتيجية وطنية تؤكد على بناء القكرة؛ (ب) نهج الإطار المنطقي، بما في ذلك تحليل للمتهدين على مستوى البرنامح/المشروع. وفي هذا السياق، أجرى صندوق الأمم المتحدة للسكان استعراضا للمبادئ التوجيهية للتنفيذ الوطني ومشاورات مع برنامح الأمم المتحدة الإنمائي. وسوف يستند إعداد دليل وورقة استراتيجية إلى نتائج تقييم طرائق التنفيذ ودراسة القكرة الاستثنائية.</p>	<p>ينبغي للصندوق أن يجري تقييمها أكثر اتساقا للاحتياجات القطرية بما يكفل له القدرة على الاستجابة لتلك الاحتياجات بطريقة فعالة وجيدة التخطيط: كما ينبغي للصندوق أن يضع أهدافا استراتيجية للأخذ بنهج التنفيذ الوطني.</p>

الوضع الراهن/تعليمات	إجراءات المتابعة	التوصيات
<p>تنتهي المستشاراة الأقدم في شؤون الإدارة من عملها في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ وسوف يتم الاضطلاع بأي عملية متابعة لازمة في أوائل ١٩٩٨.</p>	<p>كما أُبلغ المجلس، قامت مستشارة أقدم في شؤون الإدارة باستعراض قدرة المكاتب الميدانية في عام ١٩٩٦، وقدمت توصيات من أجل تعزيز الدعم المقدم للمكاتب. وتم الأخذ بعدة مبادرات استجابة لذلك، من بينها إعادة التنسيق بين وحدات المقر؛ وإجراء تدريبات في توزيع العمل في إطار اللا مركزية؛ وبذل جهود لترشيح وتعزيز الإدارة المالية، على نحو ما أُبلغ إلى المجلس التنفيذي في أيار/مايو ١٩٩٧. وقد أكدت عملية التقييم التي أجريت لبرنامج الصندوق للتدريب والتي عرضت على المجلس في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، أن السنوات الأخيرة شهدت تخصيص حصة أكبر من موارد التدريب إلى الموظفين الميدانيين، وأن إدارة الصندوق تلتزم بمواصلة هذا الاتجاه. وبالإضافة إلى ذلك، سوف يتم الاضطلاع بتقييم للاحتياجات فيما يتعلق بأنشطة تدريب الموظفين في المستقبل.</p>	<p>ينبغي أن يحصد الصندوق دور ومسؤوليات الموظفين الميدانيين فيما يتعلق بالتنفيذ الوطني ومن ثم تخطيط عمليات التدريب والموارد اللازمة لتزويد المكاتب الميدانية بما يتطلبه من موارد إضافية. وهوذا بواجباتها.</p>
	<p>نظرا لأنه لم يتم اعتماد المبادئ التوجيهية، سوف تستحدث مبادئ توجيهية جديدة استنادا إلى تقييم طرائق التنفيذ، بما في ذلك التنفيذ الوطني. وقد حصل الصندوق أيضا على موافقة فريق الأمم المتحدة الإنمائي حول الحاجة إلى نهج على نطاق المنظومة لعمليات تقييم القدرة، وأخذ بالإطار المنطقي الذي يستخدم مؤشرات موضوعية محققة لرصد النتائج مثل بناء القدرة.</p>	<p>ينبغي للصندوق أن ينجح ويصدر مشروع المبادئ التوجيهية المتعلقة باختصار وتقييم المؤسسات التي سيعهد إليها تنفيذ المشاريع على الصعيد الوطني.</p>

الوضع الراهن/تطبيقات	إجراءات المتابعة	التوصيات
	<p>أبرز الصندوق تقييمها موضوعيا لطرائق التنفيذ، بها في ذلك التنفيذ على الصعيد الوطني. وبمطلع الصندوق أيضا بإجراء دراسة بشأن القدرة الاستيعابية واستخدام الموارد المالية فيها بين البلدان المستفيدة، وخاصة في أفريقيا، من أجل تحديد المعوقات في تنفيذ المشاريع.</p>	<p>ينبغي للصندوق أن يقوم بتقييم التقدم الذي يحرز في تطبيق التنفيذ الوطني؛ والطرق المستخدمة لتعزيز القدرات الوطنية؛ وأن يعارن بين فعالية تنفيذ المشاريع على الصعيد الوطني والتنفيذ على صعيد الوكالات أو غيرها.</p>
<p>على نحو ما أبلغ للمجلس التنفيذي في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ (DP/FPA/1997/16)، يتطلب نظام خدمات الدعم التقني المزيد من التحسين فيما يتعلق بالتنسيق التقني في المقر. وسوف يقدم الصندوق تقريرا مستكملا عن التدابير المتخذة في نيسان/أبريل ١٩٩٨. وسوف يعالج وضع المؤثرات لأغراض بناء القدرة على نطاق الصندوق في متابعة تنفيذ طرائق التنفيذ ودراسة القدرة الاستيعابية.</p>	<p>حسبها تقضي الخطة، قام الصندوق بتنفيذ سياسة التحول من مجموعات الدعم القطري إلى المراحل الاستراتيجية للدورة البرنامجية، مثل استعراض منتصف المدة وعمليات استعراض البرامج ووضع الاستراتيجية. وقد أتاح الحد من الأعمال الاستشارية للمشاريع لمجموعات الدعم القطري أن تزيد من التركيز على الاحتياجات القطرية والتدريب وبناء القدرة في الأجل الطويل، وتطبيق نهج متعدد التخصصات على السكان. وتم تنقيح خطة العمل وأشكال التقارير المرحلية لعمليات استعراض البرامج ووضع الاستراتيجية لإتاحة القيام بتقييم أفضل لكيفية عمل مستشاري استعراض البرامج ووضع الاستراتيجية على الصعيد القطري.</p>	<p>ترتبات خدمات الدعم التقني ينبغي للصندوق أن يضع المؤثرات الملائمة لبناء القدرات وأنثر مجموعات الدعم القطري على البرامج والمشاريع.</p>

الوضع الراهن/التحديات	إجراءات المتابعة	التوصيات
<p>سوف يقدم إلى المجلس في عام ١٩٩٩ تقرير عن تنفيذ نظام خدمات الدعم التقني ليتخذ قراراً بشأن استمرار هذه الترتيبات.</p>	<p>يؤيد الصندوق أن يكون للخبراء الاستشاريين الوطنيين دور موسع. وقد ازداد بدرجة كبيرة استخدام الخبرة الفنية الوطنية للدعم التقني على مستوى المشاريع ويزداد استخدام مستشاري مجموعات الدعم القطري من أجل التدخلات البرنامجية. وقد ازدادت هذه التدخلات بالنسبة لمجموعة الدعم القطري في سانتياغو، على سبيل المثال، من ٦ في المائة فقط في عام ١٩٩٧ إلى أكثر من ٥٠ في المائة في عام ١٩٩٦. كذلك، فإن المبادئ التوجيهية المتبعة والمشاركة بين الوكالات لنظام خدمات الدعم التقني، الصادرة في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، تؤكد بقوة على المستوى الأول من الخبرة التقنية في نظام خدمات الدعم التقني، أي الخبراء الاستشاريين الوطنيين. وبالإضافة إلى ذلك أعدت مجموعات الدعم القطري قوائم بأسماء الخبراء الاستشاريين في المنطقة في حالة عدم توفر أي من الخبرة الفنية الوطنية أو الخبرة الفنية لمجموعة الدعم القطري.</p>	<p>ينبغي للصندوق أن يستعرض نطاق التوسع في استخدام الخبراء الاستشاريين لأداء دور للدعم القطري سعياً نحو الحصول على مهارات جديدة فضلاً عن خفض التكاليف.</p>
<p>سوف يقدم إلى المجلس في عام ١٩٩٩ تقرير عن تنفيذ نظام خدمات الدعم التقني ليتخذ قراراً بشأن استمرار هذه الترتيبات.</p>	<p>تستعرض هذه القضايا باستمرار من جانب نائب المدير التنفيذية (البرنامج) وفرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بنظام خدمات الدعم التقني وذلك لضمان تلبية موارد مجموعة الدعم القطري للاحتياجات الناشئة. ويعمل الصندوق بنشاط، في عملية تقييم الاحتياجات القطرية، على اجتناب مخاطر من الممثلين القطريين للصندوق وأخذها في الاعتبار. وقد أقر المجلس التنفيذي في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ (المقرر ٧٨/٩٧) آخر تعديلات في تكوين المجموعات.</p>	<p>ينبغي للصندوق أن يحدد احتياجات البلدان وأن يستعرضها بصفتها دورية وأن يكفل موازنة موارد مجموعات الدعم القطري تبعاً لذلك.</p>

الوضع الراهن/تلميحات	إجراءات المتابعة	التوصيات
<p>أجسرت الإدارة العليا استعراضا للمبادئ التوجيهية التنفيذية، وسوف تصدر في أوائل ١٩٩٨.</p>	<p>أدى إنشاء وحدة ميدانية تحت إشراف نائب المديرة التنفيذية (البرواج) إلى تحسينات كبيرة في إدارة نظام خدمات الدعم التتبعي. وتضطلع الوحدة الميدانية باستعراض جميع طلبات الميزانية المقدمة من الشعب من أجل مجموعات الدعم القطري في مملكته. ولا بد من تقديم مبررات كتابية والموافقة عليها بالنسبة لأي انحراف عن متوسط التكاليف. وتشمل التغييرات الأخرى، من جملة أمور، أن تستوصب أي طلبات إضافية تتعلق بالميزانية من خلال تنقيحات وليس استكمالات؛ وأن عتود إجراءات المكاتب والعودة الضخمة القيمة لا بد من أن توافق عليها لجنة استعراض العقود تمسها مع الإجراء المتبع مع المكاتب القطرية. ويرد مزيد من الإيضاح للمهام والإجراءات في مشروع المبادئ التوجيهية التنفيذية لخدمات الدعم التتبعي.</p>	<p>ينبغي للمستدوق أن يستعرض التكاليف الجارية لمكاتب مجموعات الدعم القطري، وأن يعارَس رقابة صارمة بما في ذلك وضع أهداف للأداء واتخاذ تدابير من أجل توفير المعايير التي على أساسها يمكن لهذه المكاتب أن تتفان بين تكاليفها.</p>
<p>من المقرر أن تقوم الإدارة العليا باستعراض تقرير التقييم في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧.</p>	<p>سوف يقدم التقييم الموضوعي لطرق التنفيذ تقريبا لكافة الوكالات المنفذة المختلفة. ومن المتوقع أن تساعد الاستنتاجات والتوصيات الصندوق في تحسين اختيار الوكالات المنفذة. وفي الوقت نفسه، بدأت الشعبية التتبعية في وضع ملات لالتحركات والمهارات من أجل المنظمات لمساعدة موظفي البرواج على اتخاذ قراراتهم. وتضطلع لجنة استعراض البرواج أيضا بمناقشات تتعلق بالوكالات المنفذة.</p>	<p>إدارة المشاريع الأقليمية ينبغي للمستدوق أن يولي مزيدا من الاعتبار لما إذا كانت وكالة معينة هي الأنسب لتنفيذ مشروع ما، وما إذا كانت جميع الجداول قد تم تقييمها وجرى اختيار النهج الأكثر فعالية من حيث التكلفة.</p>

#### إدارة المشاريع الإقليمية

الموضوع الراهن/تعليقات	إجراءات المتابعة	التوصيات
<p>سوف يتقدم مشروع المبادئ التوجيهية للبرنامج المشترك بين الأقطار إلى لجنة السياسات والتخطيط في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧.</p>	<p>بإنتهاء صياغة البرنامج المشترك بين الأقطار للفترة ١٩٩٦ - ١٩٩٩ وإقراره، يكون الصندوق قد اضطلع بتنفيذ عملية أكثر إيجابية للربط بين البرنامج المشترك بين الأقطار والاحتياجات القطرية. ويشمل ذلك الاستعراض الجماعي للمشاريع الإقليمية والأقليمية من جانب لجنة استعراض البرامج لتعزيز الأنشطة التكاملية على الصعيدين العالمي والإقليمي. فضلا عن ذلك، تعد اللجنة تعليقات على الاستخدام النهائي، على الصعيد القطري، للنواتج المنجزة في إطار البرنامج المشترك بين الأقطار ومدى أهميتها. وأخيراً، يقدم مشروع المبادئ التوجيهية المتفق بشأن البرنامج المشترك بين الأقطار تقييماً أكثر انتظاماً لهذه الروابط خلال عملية تقييم المشاريع.</p>	<p>يلزم أن يقوم الصندوق بدور أكثر إيجابية في عملية صياغة المشاريع، وتحديد الاحتياجات اللازمة لتحقيق الأهداف العامة للصندوق وأهداف البرنامج المشترك بين الأقطار.</p>
	<p>يقدم مشروع المبادئ التوجيهية المنتج بشأن البرنامج المشترك بين الأقطار نهج الإطار المنطقي الذي سبق استخدامه بالنسبة للبرامج/المشاريع القطرية، بوصفه أداة لتحديد أهداف ونواتج المشروع بصورة أوضح من حيث الكم والنوع. وبالإضافة إلى ذلك، أدرجت الحاجة إلى مزيد من دراسات خطط الأساس في المبادئ التوجيهية التقنية. وسوف يرقب الصندوق ليري ما إذا كانت عملية البرمجة الجديدة تسفر عن التحسينات المتوقعة.</p>	<p>ينبغي للصندوق أن يستعين، حسب الاقتضاء، بدراسات خطط الأساس لتحديد مدى الاحتياج إلى المشروع والمستفيدين منه؛ وينبغي للصندوق أن يحدد أهداف المشروع بصورة واضحة من حيث الكم والنوع.</p>

الوضع الراهن/تعليمات	إجراءات المتابعة	التوصيات
	<p>ينص مشروع المبادئ التوجيهية بشأن البرامج المشتركة بين الأقطار على قيام موظف المشروع بدور أقوى في رصد أنشطة المشروع. وسوف يساعد استخدام الإطار المنطقي موظفي المشاريع على أن يحددوا بشكل أوضح ما إذا كانت جميع الأظراف المعنية تفي بالالتزامات المتعهد بها بموجب خطة رصد المشروع.</p>	<p>ينبغي توفر مشاركة فعالة بقدر أكبر من جانب موظف المشروع في الحصول على أدلة مستقلة على تقدم المشروع وجودته، وما إذا كان يصل إلى المستهدفين المستهدفين وما إذا كانت الأهداف يجري تحقيقها.</p>
<u>اختيار واستخدام الخبراء الاستشاريين</u>		
	<p>في ٧ تموز/يوليه ١٩٩٦، أصدر الصندوق توجيهها بوضع إعداد اختصاصات الخبراء الاستشاريين. وفضلا عن ذلك، أصدر الصندوق في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، قائمة مرجعية إلى جميع الشعب للاستشارة بها لدى إعداد واستعراض طلبات استئجار خدمات الخبراء الاستشاريين الدوليين. وتشمل القائمة المرجعية أيضا بندا عن الاختصاصات.</p>	<p>ينبغي لشعبة شؤون الموظفين بالصندوق أن تضع معايير واضحة لاختصاصات الخبراء الاستشاريين وأن تكفل الوفاء بهذه المعايير.</p>
<p>سوف ينظر الصندوق في إجراءات جديدة للاعتناء باللائحة حالما تتوفر توصيات الفريق العامل المعني باتفاقات الخدمة الخاصة.</p>	<p>أصدر الصندوق تعليمات إلى مجموعات الدعم القطري والشعب الجغرافية التابعة له لضمان إدراج أسماء جميع الخبراء الاستشاريين في قائمته الدولية، وتحسين إدارة القائمة من جانب الشعبة التقنية. وتطلب الآن شعبة الموظفين إدراج أسماء خبراء استشاريين جدد في القائمة.</p>	<p>ينبغي للصندوق أن يزيد من استخدام قائمته الدولية وأن يستكملها بمعلومات حديثة.</p>



<u>الوضع الراهن/التعليقات</u>	<u>إجراءات المتابعة</u>	<u>التوصيات</u>
سوف يقدم الفريق العامل توصياته إلى إدارة الصندوق في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧.	قام فريق عامل مشترك بين الشعب باستعراض إدارة اتصالات الخدمة الخاصة في مجالات مثل عملية وإجراءات الاختيار المتعلقة باتفاقات الخدمة الخاصة، وتصميم واستخدام قائمة الخبراء الاستشاريين، وقضايا الألامركزية، وإدارة عقود اتصالات الخدمة الخاصة، وتقييم أداء الخبراء الاستشاريين.	ينبغي للصندوق أن يستعرض إجراءاته المتعلقة باختيار الخبراء الاستشاريين لضمان القيام بنحس المرشحين على نطاق أوسع.
سوف يقترح الفريق العامل إجراء تحسينات في نماذج التقييم.	يجري استعراض إجراء تحسينات في عمليات تقييم أداء الخبراء الاستشاريين من جانب الفريق العامل المشترك بين الشعب.	ينبغي أن يطلب من الموظفين العاملين بالتقييم إيلاء قدر أكبر من الاهتمام إلى استكمال نماذج التقييم، وينبغي القيام، كحد أدنى، بتحديد أوجه القوة والضعف لدى الخبراء الاستشاريين.